المحاضرة الخامسة: تكملة للحركات الاجتماعية والمجتمع المدني

3- أنواع الحركات الاجتماعية:

قبل الخوض في الحديث عن أنواع الحركات الاجتماعية، وجبت الإشارة إلى نقاط أراها أساسية في فهم التنوع في الحركات الاجتماعية، اعتمادا على الأهداف التي قامت عليها تلك الحركات، وقد لخصت تلك النقاط في:

أ- هناك حركات لا تعبر عن هدف المجتمع، بل هي تعبر أكثر عن الفرد ذاته وتعتبر مرآة يخرج من خلالها الفرد المنتمي لها ما يحمله من خواطر وأفكار ومشاعر أو حتى معاناة أو مواقفه الاجتماعية إلاّ من خلال اتصال جمعي، بحيث تصبح "الحركة" الناقل لمجموع الخواطر والأفكار والمشاعر الفردية وإضفاء الصبغة الجمعية عليها لتصبح تعبيرا "جمعيا "، ملك للجماعة التي ينتمي إليها الفرد.

ب- بسعيها وتصميمها على التغيير، تعمل بعض الحركات الاجتماعية على طرح مؤسسات أو قوانين جديدة، أو حتى أنماط عيش أو معتقدات)أيديولوجيات(جديدة بمعنى آخر، تهدف الحركات الاجتماعية إلى تهذيب المجتمع وتنميطه بشكل أكثر حداثة لم يعرفها من قبل، ويعرف هذا النوع من الحركات بالحركات التقدمية التي تعتمد لتحقيق هدفها على الإبداعات الجديدة والجادة، وهناك من الحركات ما يعتمد في تهذيب وتنميط المجتمع من خلال المحافظة على

المؤسسات القائمة وعلى قوانينها وطرق عيشها وحتى المعتقدات الموجودة والدعوة لإحيائها،وترى أن ما وصل إليه المجتمع من فساد وفوضى إنما يعود إلى تخلي المجتمع وابتعاده عن معتقداته التي ترى)الحركة(أنها –المعتقدات)خاصة ما تعلق منها بالعامل الديني(- هي التي أوصلت الأمة إلى ريادة الأمم، وتعرف هذه الحركات بالحركات المحافظة أو الحركات الأصولية، والتي غالبا ما تجد مقاومة لأهدافها وأفكارها.

ج- تختلف الحركات الاجتماعية باختلاف منطق العمل حيث يتبع البعض منها آلية الحصول على النفوذ السياسي الذي من خلاله تتمكن من تحقيق التغيير المقصود في مجال العمل بالقوانين والمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية القائمة، هدفها في ذلك هو السيطرة السياسية، لتتحول بعدها إلى جماعة ضغط أو حزب سياسي، يستطيع الولوج في مؤسسات الدولة "البرلمان الحكومة"، ويصير أحد القوى الفاعلة والمؤثرة في الفعل السياسي للدولة.

إذا كانت الحركات الاجتماعية تختلف في أهدافها وطبيعتها وفي وسائل تحقيق الأهداف لإحداث التغيير الاجتماعي، فإن الآراء تكاد تتفق على أن الحركات الاجتماعية تتوزع على الشكل التالي:

3-01-الحركات النهضوية: وتهدف إلى إحياء التراث القديم للمجتمع، وكذا الثقافة السلفية أو التنظيمات الاجتماعية وحتى السياسية منها القديمة، سعيا منها لمواجهة التدمير الذاتي للبناء الاجتماعي للمجتمع، من خلال ما يتعرض له من تهديد أو تقويض، الشيء الذي يدفع بالأفراد أو النخبة من المجتمع إلى الدعوة بالتمسك بالجذور والحفاظ على مقومات الأمة حتى لا ينجرفوا وراء تيار المعاصرة التي قد تعرض المجتمع بما يحمله من خصوصيات ثقافية وبناء اجتماعي متميز إلى الزوال والذوبان في الآخر، ويدخل تحت هذا التصنيف ما يعرف بالحركات المحافظة التي تعمل على الحفاظ على القيم والمفاهيم السلوكية

للمجتمع، وعدم تغييرها، والعمل أيضا على إبعادها عن عمليات التغيير.

3-02-الحركات الإصلاحية: وهي حركات لا ترفض التغيير، لكنها تحافظ وتقبل بالبناء الاجتماعي القائم وقيمه، مع بحثها عن التغيير نحو الأفضل، وتبحث عن الأهداف المسايرة لروح العصر ."..لأنها تهدف إلى التقويم وليس التفويض فهي حركة مشروعة تضع برامج إصلاحية ذات إستراتيجية خاصة ومبادئ معينة فعندما ."..يفقد الوطن جزءا من أحلام أبنائه وآمالهم في السعادة والحياة الكريمة نتيجة الإهمال وسوء الإدارة والاستغلال، وتحويل المبدأ إلى شعار لا يعني أكثر من وسيلة للتظاهر والكسب غير المشروع البعيد عن التطبيقات القانونية، فيتحول الفرد إلى إنسان مغترب في وطنه فاقدا لإنسانيته تحت ثقل الواقع وفداحة الخسارة.

3-03-الحركات الثورية: ويهدف هذا النوع من الحركات إلى التغيير الجذري لمجموع المعايير والقيم وحتى المواقع الاجتماعية، والإحلال مكانها معايير وقيم جديدة ورتب اجتماعية مغايرة للتي كانت قائمة، ويعتبر "روبرت ميرتون"جماعة المتمردين على النظام السياسي القائم، واستبداله بنظام آخر، حركة اجتماعية " ثورية".

يصنف " انتوني والس " الحركات الثورية إلى الأصناف التالية:

أ– الحركات الوطنية:وهي التي تظهر عندما يكون " الوطن " معرضا إلى السيطرة الأجنبية سياسيا واقتصاديا، حيث تشكل "نواة" المقاومة الجماهيرية ضد كل احتلال أو غزو أجنبي، تعرف تلك النواة بحركة المقاومة، وتأخذ شكلها الوطني عندما تلتف حولها الفئات الاجتماعية المختلفة.

ب– الحركات الدينية: وهي نوع من الحركات يهتم بالجانب الديني، وتأخذ صفة الخصوصية الضيقة بحيث تنتهج مذهبا خاصا بها، كالحركات الصوفية، أو الشيعة بالنسبة للحركات الدينية ذات الطابع الإسلامي، أو تتمحور حول شخصية المسيح والذي تنظر إليه علىأنه المنقذ الوحيد للإنسانية مما تعانيه من أزمات، ونفس الأمر بالنسبة للديانة اليهودية.

إلى جانب هذان النوعان من الحركات الثورية، يضع " والس " حركات أسماها بالحركات الرمزية و الحركة الألفية ويلتف أعضاء الأولى حول رمز وطني قيادي وليس حول فكرة أو عقيدة معينة، وهي ترى في رمزها المخلّص والمنقذ من الهلاك والاستعباد، بينما يؤمن أعضاء الثانية بمثالية العصر الذهبي، والبحث عن " سبل وصيغ لشكل من أشكال الحكومة المثالية

4 -الحركات الاجتماعية والتغير الاجتماعي:

يقول "جورج هربرت بلومر"، "إن عقيدة الحركة الاجتماعية تغذي الحركة ذاتها من خلال فلسفتها الاجتماعية وتبريراتها والسبل الفكرية والوجدانية في دفاعها عن نفسها وهجومها على خصومها ويحدد "بلومر" وظائف تلك العقيدة في:

أ– تطرح المقدمات المنطقية والمفاهيم المنظرة من موضوع وهدف الحركة.

ب– تدين (العقيدة) النظام الاجتماعي القائم وتبحث عن تغييره.

ج– تقدم مجموعة أفكار دفاعية تخدم أهدافها.

4-تضع (تحدد) نمطا من المعتقدات السياسية وسبل محاربتها.

فالعقيدة التي تتبناها الحركة الاجتماعية حسب بلومر، هي التي تقوم بتركيز اهتمامات الأفراد وطموحاتهم وتوجيهها نحو رموز اجتماعية وفلسفة اجتماعية، تكشف من خلالها استياء الناس وسخطهم وتطرح آمالهم في شكل مطالب إصلاحية أو ثورية تهدف الحركة تحقيقها، لأن السعي وراء تحقيق التغير هو الهدف الأسمى للحركة الاجتماعية لأجل الاستجابة إلى مطالب القاعدة الاجتماعية للحركة أيا كانت طبيعة هذه الحركة)عمالية، فلاحية، طلابية، نسائية...الخ).على اعتبار أن التغير الاجتماعي يمثل القاعدة الأساسية للحركات الاجتماعية، وعلى اعتبار أن الحركة الاجتماعية مرتبطة بشكل قوي بالتغير الاجتماعي، فإن شدة العلاقة بينهما تكمن في:

01-أن التغير الاجتماعي هدف لأي حركة اجتماعية، حيث تبحث من أجل تحقيقه عن وسيلة لتبديل وتغيير واقع قائم، وإحلال واقع آخر يكون موافقا لما تسعى إليه الحركة ذاتها، كالتغيير الحكومي، أو أجهزة في النظام تشكل عائقا أمام العملية التنموية، أو خلق عادات اجتماعية جديدة تتماشى والتحول الاجتماعي، أو بناء مؤسسات جديدة تهدف إلى الاستجابة لعمليات النمو والتحول للمجتمع.

02-أن الحركة الاجتماعية لم تظهر في الفراغ، لأنها حلقة وصل بين التغير والمجتمع، فهي تحمل بذور التغير وتعمل على إقامة تحولات اجتماعية في الأنساق البنائية للمجتمع.

03-أنه يمكن تفسير التغير من خلال الحركة الاجتماعية ذاتها، إذ أن التغير يتأثر بشكل مباشر بمؤثرات الحركة الاجتماعية القائمة، فهي)الحركة(تخدم مصالح بعض الفئات على حساب الفئات الأخرى، سواء التي مسها التغيير أو تلك التي تكون خارج إطار الحركة، كما قد تتغير أيديولوجية الحركة، قوانينها وحتى شكلها التنظيمي مما يؤثر على الهدف والنتائج التي قامت من أجلها الحركة الاجتماعية. إلى جانب ذلك قد تؤثر الحركة الاجتماعية على تغير العمل

السياسي لنظام الحكم وقوانينه وحتى الثقافة السائدة، من خلال التغذية الراجعة للحركة ولأعضائها وبنائها، حيث' تتغير الأفعال والدوافع والميول والمواقع والأفكار، الأمر الذي يجعل من الحركة الرباط المشترك بين التغيرات الداخلية والخارجية، وكما يدعي كل من "جيري ماركس" و "جامسي وود" فالحركات الاجتماعية أكثر دينامية وحيوية من باقي الأشكال الاجتماعية.

– التغير الاجتماعي من خلال الحركات الدينية :

حسب عالم الاجتماع العربي "سعد الدين إبراهيم "، للدين الإسلامي وجهان من الممارسة العملية ..." يركّز أحدهما على الغيبيات والسلفية ويقاوم التغير، ويكرس الطاعة لتقاليد جامدة، وبذلك يصبح قوة في أيدي أنظمة الحكم التسلطية والقوى الرجعية والعالمية التي تعادي الشعوب...والوجه الآخر للممارسة هو الإسلام الثوري، الذي يركز على الأصالة والعدالة والتقدم، ويذكي المقاومة ضد الاستغلال الداخلي، وضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية، وبذلك يصبح قوة في يد الشعوب" ومن خلال هذان الوجهان للممارسة العملية للدين الإسلامي في المجتمع العربي، برز نوعان للحركة الدينية الاجتماعية، تكرس إحداها الوضع القائم في المجتمع وتعمل على إبقائه، وتقاوم أشكال التغير. وتعمل الثانية على تشجيع الإصلاح والتغير الاجتماعي، على اعتبار أن الدين هو صرخة لأولئك المضطهدين من الفئات الاجتماعية، وتستخدم الدين لتحريك " الجماهير " وتحقيق

أهداف التغير. هذا النوع الثاني يعرف بالحركات الدينية الاجتماعية ذات الطابع التغييري الإصلاحي، وهي حركات إما أن تكون دينية بالأصل وتعمل على تحقيق الهدف وفق تعاليم الدين، أو أن حركاتها لا يغلب عليها الطابع الديني، غير أنها توظف الرموز والمؤسسات الدينية لتحقيق أهدافها، فمنذ العصر الأموي والمجتمع العربي الإسلامي يفرز حركات دينية اجتماعية رافضة للواقع الاجتماعي المعاش، والعودة بالمجتمع إلى النموذج الفاضل الذي كان سائدا أيام الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين، البعض من (الحركات) تعثّر أو فشل كالخوارج والقرامطة، والآخر تحول إلى فرق مذهبية لا زالت قائمة إلى اليوم كالشيعة والدروز، وثالثها نجح في قلب السلطة السياسية وتحويلها إلى صالحهم كالعباسيين ومن بعدهم الفاطميين والمرابطين والموحدين أما في العصر الحديث فقد تمكنت بعض الحركات الدينية الاجتماعية من الوصول إلى الحكم كالحركة الوهابية في الجزيرة العربية التي أسست لدولة آل سعود، والحركة السنوسية التي قادت ليبيا إلى غاية إسقاطها من طرف الحركة التي قادها "القذافي" في نهاية الستينات والمعروفة بحركة الفاتح من سبتمبر، والحركة المهدية في وادي النيل والتي استطاعت اقتلاع النفوذ المصري من السودان عام 1881 وكونت دولة وطنية–إسلامية بزعامة المهدي (الرجل المنتظر)، وأسقطها الاحتلال البريطاني للسودان عام 1899.

لقد لعب العامل الديني دورا أساسيا في معظم الحركات الوطنية ضد الاستعمار الحديث والهيمنة الأجنبية في المجتمع العربي الإسلامي. فحتى القادة والزعماء " الغير الدينيين " في أيديولوجياتهم، والذين عملوا على تسريع عمليات التحديث، استخدموا الرموز الدينية والمؤسسة الدينية لتحقي الأهداف التي سطروها، ولم تخل حكوماتهم من هيئة)وزارة(تشرف على إدارة الشؤون الدينية، بل وعمل بعضهم على إضفاء الصبغة الدينية على المشاريع التنموية في المخططات الاقتصادية والاجتماعية، كبناء المساجد والاهتمام بالتعليم القرآني، وإقامة الملتقيات والمنتديات الفكرية حول الإسلام.

لقد عملت الحركات الدينية الاجتماعية على بلورة نفسها وتحقيق أهدافها– في ظل الظروف التي ساعدت على بروزها كحركة إنقاذ للمجتمع من مختلف الأزمات التي يمر بها كحالات الاضطراب التي يكون فيها بقاء المجتمع وتماسكه واستمراره مهددا "لذلك كانت هذه الحركات الدينية الاجتماعية...بمثابة استجابات للأزمات الروحية والاجتماعية والسياسية الحادة التي شهدها ولا زال يشهدها مجتمعنا العربي الإسلامي من خلال قيادة " كاريزمية ملهمة وملتزمة بإحداث نقلة روحية أو ثورية للمجتمع"، وهي شرط أساسي لظهور هذه الحركات، فالكاريزما حسب ما ذهب إليه "فيبر" هي صفة خاصة لشخصية الفرد، وبها يتميز عن غيره من الأفراد العاديين، وبها يعامل على أنه يملك قوى فوق إنسانية، توصله إلى حد التقديس والعمل بما يقول وإتباع ما يفعل. وللشخصية الكاريزماتية– حسب فيبر– سمتان أساسيتان هما:

1- الكاريزما دعوة إلى العنصر الغير العقلي في الطبيعة الإنسانية.

2– تتسم بكونها خارجة عن الطبيعة العادية، وهي بذلك تشكل المعارض بشدة لكل من السلطتين البيروقراطية والتقليدية، وهي "القوة الثورية المتميزة في التاريخ الإنساني"، فبروز "الكاريزما" يعني الدعوة إلى نشر قيم جديدة وإحساس يرفض الماضي ووعد وأمل في المستقبل، إن الحديث عن الشخصية الكاريزمية لا يعني أن نضع "القيادات الملهمة" بالفكر التغييري في الحركات الدينية–الاجتماعية المعاصرة في نفس المرتبة مع الرسل والأنبياء كما قد يبدو للبعض لأن الأنبياء والرسل يملكون فعلا

القوى فوق الإنسانية حيث يوحى إليهم الفكر والسلوك. في حين أن قادة الحركات الدينية يستمدون كاريزميا تهم من طبيعة الظروف التي وجدوا فيها وقد يستخدمون ما جاء به الأنبياء والمرسلون قولا وعملا، هدفهم في ذلك إعادة المجتمع إلى التعاليم الدينية الصحيحة بعد ما مسها من سوء تفكير وتدبير.

المجتمع المدني:

أ/ تعريف المجتمع المدني :

تتعدد التعاريف التي عرف بها المجتمع المدني حسب كل منظر أو مدرسة نظرية و لكننا نعتقد بأن تعريف "فريدريك هيجل" يعد تعريفا شاملا لا زال الكثير من الباحثين يعدونه كتعريف مرجعي، و هو يقول في هذا الشأن "... يتموقع المجتمع المدني في الفرق الموجود بين الأسرة و الدولة، إن تكونه يأتي في فترة لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقع مستقل حتى يتمكن من البقاء، و علاوة على ذلك فإن إنشاء المجتمع المدني يرجع إلى العالم الحديث فهو وحده الذي اعترف له بالحق في الوجود بكل ما يحمله هذا التحديد من معنى...".

ب/ دعائم قيام المجتمع المدني:

1- الدعامة الأولى: تتمثل في توفر الفعل الإرادي الحر فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده و لذلك فهو غير الجماعة القرابية مثل: الأسرة، العشيرة والقبيلة ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها فهي مفروضة عليه بحكم المولد والإرث؛ فالمجتمع المدني غير الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون ويعيشون على إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم وينظم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة خاصة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

2- الدعامة الثانية: و تتمثل في التنظيم الجماعي فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات وكل تنظيم فيها يضم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة و لكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد و قد تتغير شروط العضوية و حقوقها و واجباتها فيما بعد ولكن يبقى أن هناك تنظيما و هذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما؛ فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام إذا فهو مجتمع عضويات، فبقدر ما يحمل أي مواطن من بطاقات عضوية لهم في أحزاب أو أندية أو نقابات أو اتحادات أو غرف تجارية أو صناعية أو تعاونيات أو جمعيات أو روابط، فإنه يصدق عليهم وصف المهمشين.

3- الدعامة الثالثة: للمجتمع المدني ركن أخلاقي سلوكي و يتمثل في قبول الاختلاف و التنوع بين الذات و الآخرين و على حق الآخرين في تكوين منظمات مجتمع مدني تدافع و تحمي وتحقق مصالحهم المادية و المعنوية و الالتزام في إدارة الاختلاف داخل و بين منظمات المجتمع المدني ببعضها البعض و بين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة أي بقيم المجتمع المدني و ضوابطه المعيارية وهي قيم: الاحترام، التسامح، التعاون، التنافس والصراع السلمي.

ج/ مكونات المجتمع المدني: يتكون المجتمع المدني من عدة روابط و هيئات غير أن أهمها يتمثل في ما يلي:

– الجمعيات: وهي تجمعات مرخصة قانونيا تتشكل من مجموعة أشخاص ينشطون لتحقيق أهداف مسطرة في مجال من المجالات الاجتماعية أو لتمثيل أشخاص أو مهن معينة.

– المنظمات غير الحكومية : تشبه الجمعيات في تكوينها وأهدافها ولكن نشاطها ذو بعد عالمي كما أن تمويلها يبقى مجهولا في أغلب الحالات.

– النقابات: هي هيئات ارتبط اسمها بالحركة المطلبية مثل الدفاع عن العمال خاصة في مجال ظروف الشغل، أو طلبة الجامعات حيث تعد النقابة شريكا اجتماعيا قويا باعتبارها هيكل مفاوض يدافع عن حقوق ومكاسب الطبقات الشغيلة.

– الأحزاب المعارضة: إن الأحزاب السياسية المعارضة التي تلتزم بالأسلوب السلمي وبالمبادئ الديمقراطية هي عماد المجتمع المدني بسبب ارتباطها بشبكة من المنخرطين والجمعيات والروابط ووسائل الإعلام.

– النوادي: هي هيئات يجتمع فيها أشخاص من أجل التسلية أو الرياضة أو نشاطات ثقافية أخرى.

– الصحافة المستقلة: هي إحدى المنابر التي يعول عليها في حماية الديمقراطية والمجتمع المدني وما يجري من أحداث للرأي العام وكشف كل محاولات تجاوز القانون ومحاربة جرائم الفساد.

د/ أدوار المجتمع المدني:

تختلف أدوار المجتمع المدني في الحياة العامة للمواطنين غير أن أهم دور يناط بمنظمات المجتمع المدني وفق الفلاسفة والمفكرين السياسيين هو العمل على عملية التغيير السلمي والديمقراطي لأنظمة الحكم في العالم. بالإضافة إلى عملية الوساطة بين أجهزة الدولة والمواطنين وترقية الحس العام والثقافة المطلبية وترقية حقوق الإنسان وتشجيع التعاون بين الأفراد على أسس قيم المواطنة، كما أن الهيئات الدولية تراهن عليه بشدة كشريك اجتماعي في عملية التنمية والتنمية المستدامة التي تعود بالنفع العام على الأفراد والجماعات خاصة في الدول السائرة في طريق النمو وإجمالا يمكننا تلخيص دوره في المجالات التالية: – الجانب السياسي. – المرأة و الطفولة.

–الجانب الاقتصادي. – الجانب التنموي

– الجانب الثقافي. – حفظ السلام العالمي.

– الجانب البيئي والصحي.